

المحاضرة الرابعة: علاقات الجزائر الخارجية

على المستوى المغاربي: كانت السياسة المغاربية متوترة في أكثر فترات تاريخ بلاد المغرب، فقلما ما كانت العلاقات ودية أو حسنة أو على الأقل إدراك خطورة التحديات الغربية، فمثلا مع تونس كانت الجزائر تعتبرها إقليما تابعا لها وتونس ترفض ذلك، كما كانت لتونس أطماع في قسنطينة . ومن جهته كان للمغرب أطماع قديمة في تلمسان، كما كان ينظر للجزائر كخطر يهدده ويجب تفاديه حتى وان اقتضى الأمر التحالف مع الغرب، وقد ظهرت مؤامرات كثيرة بين البلدان المغاربية من أبرزها زحف تونس والمغرب والأقصى وطرابلس متحالفين من تونس إلى قسنطينة عام 1702، وزحف المغرب على تلمسان، وهكذا ظلت الحوادث مستمرة إلى أن بدأت التحالفات الأوروبية تنهياً لاقتسام ممتلكات ما يسمى بالرجل المريض.

على المستوى الأوروبي: أقامت الجزائر علاقات سياسية وتجارية مع عدة دول أوروبية، حيث كان دافع الجزائر الحيلولة دون قيام أي تحالف أوروبي ضدها، أما الدول الأوروبية فقد أجبرت على التقرب من الجزائر وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها، لحفظ مصالحها التجارية من القرصنة بتقديم الترضيات المالية لها، علما أن هذه العلاقات لم تخل من نزاعات وحروب بحرية بسبب الخلاف حول السيادة على البحر الأبيض المتوسط، وفيما يلي نفصل في علاقة الجزائر مع دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية:

- **علاقتها مع بريطانيا:** كان للجزائر علاقات ودية في غالب الأحيان مع بريطانيا، فاستفادت الجزائر من التنافس الحاد بين بريطانيا وفرنسا، تحللت تلك العلاقات معاهدات سلام بين الدولتين، نصت على تنشيط التجارة بين البلدين.

كما أن بريطانيا كانت تبذل كل ما في وسعها لتتوتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، حيث طلبت من داي الجزائر بعدما أرسلت له باخرتين محملتين بالهدايا أن يجعلها محل فرنسا، خاصة فيما يتعلق باستثمار المؤسسات الفرنسية، وقد استجابت لها الجزائر في سنة 1806، حيث سحبت الامتيازات من فرنسا ومنحتها إياها إلى غاية 1816، التاريخ الذي شنت فيه بريطانيا حملتها على الجزائر.

لكن هذا لم يمنع بريطانيا من شن حملات عسكرية على الجزائر لإضعافها وإجبارها على التخلي عن سيادتها البحرية، ومن بين هذه الحملات نذكر: حملتها على مدينة الجزائر عامي 1660، و1670، وحملة اكس ماوث 1816.

- **علاقتها مع اسبانيا:** تميزت بالتوتر في معظم فتراتهما بسبب احتلال اسبانيا للمرسى الكبير ووهران، والحملات المتكررة على المدن والموانئ الجزائرية.

- **مع الولايات المتحدة الأمريكية:** كانت الجزائر كعادتها السبابة في الاعتراف بأمريكا كدولة مستقلة عن بريطانيا عام 1776، كما منحتها مساعدات كثيرة، لكن الاعتراف والمساعدات لم يمنع الجزائر من أن تفرض على أمريكا الإتاوات التي كانت تفرض على كل الدول الأخرى المارة على البحر المتوسط، ويبدو أن الكونغرس الأمريكي الذي اعتبر أن الجزائر بعيدة وأن علاقته بالبحر المتوسط قليلة، فقرر أن لا يقدم الإتاوة، وعليه أعلنت الجزائر على أمريكا حربا وأرسلت أسطولها إلى المحيط الأطلسي فأسر مجموعة من البواخر الأمريكية وقادها إلى السواحل الجزائرية، مما جعل الكونغرس الأمريكي يرسل وفدا يفاوض ويلتمس المساعدة لدفع الإتاوة، وتم التوقيع على معاهدة سلام بين الدولتين عام 1796، وبمقتضاها تدفع أمريكا 721 ألف دولار اسبانيا (المعترف به في التعامل آنذاك)، هذا مقابل إطلاق سراح البواخر المحتجزة، وكذلك تعترف أمريكا بدفع مبلغ 22 ألف دولار اسباني سنويا للجزائر .

• **علاقتها مع فرنسا:** عرفت العلاقات بين الجزائر وفرنسا تطورات متباينة، من المودة والتعاون إلى التوتر والحروب .

بدأت العلاقات الأولى والجيدة بين البلدين في عهد خير الدين وفرانسوا الأول بعد التوقيع على المعاهدة الثلاثية (leTraitétripartite) بين مبعوث خير الدين الذي حل بفرنسا بدعوة من ملكها ومبعوث السلطان العثماني وفرانسوا الأول عام 1535، حيث كانت فرنسا حريصة على اكتساب ود الجزائر وذلك ابتداء من 1534 . وعلى اثر هذه المعاهدة توجه السفير الفرنسي الأول إلى الجزائر (Jean de Laforet)، ثم عين قنصل فرنسي آخر سنة 1538 وكان أول قنصل أوروبي، وقد تتابع المبعوثون الفرنسيون إلى الجزائر كقناصل أو كسفراء .

وبالتوازي مع بدء العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا ببادرة من هذه الأخيرة، أخذت التجارة الفرنسية مع الجزائر طابعا قارا، وذلك بإنشاء فرنسا للمركز التجاري في مدينة القالة - كما أشرنا سابقا - ثم توترت العلاقة بين البلدين إثر الحملة الفرنسية على مدينتي الجزائر وشرشال عامي 1682 - 1683، لتعود من جديد إلى طبيعتها في عهد الداوي محمد بن عثمان وحكومة الثورة الفرنسية 1789 التي بادرت الجزائر بالاعتراف بها، كما قدمت لها مساعدات غذائية تمثلت في الدقيق، القمح، الشعير، الحمص، الفول، وهذا بطلب صريح من حكومة فرنسا. في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا واقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد.

وفي عام 1793 قرر داي الجزائر "حسن باشا" أن يعطي فرنسا قرضا خاصا لشراء المواد الغذائية من الجزائر قدره مليون فرنك ذهبي، وأتبع في العام التالي (1794) قرضا آخر قدره مليونين فرنك ذهبي. وتجاوزت مساعدات الجزائر الغذائية لفرنسا إلى مساعدات عسكرية تمكنها من الوقوف في وجه أعدائها.

لكن في عهد الداوي مصطفى باشا توقفت المساعدات الجزائرية لفرنسا وذلك بعد أن رفض هذا الداوي تقديم المعونة والدعم اللذين طلبهما نابليون بونابرت، بسبب الحملة التي شنّها ضد مصر سنة 1798، وأكثر من ذلك وجه انذارا لفرنسا أن تسدد الديون التي عليها لجزائر بما أنّها أصبحت قادرة على شن الحروب وحدها، وإلا أعلن الحرب عليها، وقد علل مصطفى باشا موقفه هذا بقوله "إنّ الدول المسيحية في أوروبا تدين بالولاء المعنوي للكنيسة وهي كذلك تهرع لمساعدتها كلما دعتها لذلك، وبالمقابل فإنّ الدول الإسلامية حيثما وجدت يجب أن تكون هي أيضا مدينة بالولاء لخلافة الإسلامية، ولأنّ مصر دولة إسلامية معتدى عليها من طرف دولة مسيحية فإن الواجب يفرض على حاكم دولة إسلامية أن يقف إلى جانبها وأن لا يبقى وسائله وامكانياته في حوزة المعتدي."

وبعد انسحاب نابليون من مصر بعث برسالة إلى داي الجزائر مع أخيه "جيروم" يلتمس فيها من الداوي مصطفى باشا إعادة النظر في العلاقات الفرنسية الجزائرية، ويعيد المساعدات التي كانت تقدمها

الجزائر لفرنسا، وتعهد نابليون بالوقوف إلى جانبه دبلوماسيا لمواجهة المتحالفين ضده في أوروبا، وقد قبل داي الجزائر هذا العرض وعادت العلاقات إلى طبيعتها.

لكن سرعان ما توترت العلاقات الجزائرية الفرنسية من جديد، بسبب عدم تقديم قنصل نابليون (ديبوا تانفيل) (Dubois Thainville) الهدية التي اعتاد القناصل تقديمها له، وحين طلب الباشا رسميا على أساس أنها شيء واجب، رد عليه نابليون برسالة ساخطة هدد فيها بتحطيم الأسطول الجزائري، وأنذر بأن فرنسا على عهده ليست هي فرنسا على عهد البوربون، وكان نتيجة ذلك أن احتجزت الجزائر سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى في ميناء تونس من أحد الجزائريين.

كما أقدم الداوي أحمد باشا على سحب الامتيازات من فرنسا ومنحها إلى منافستها بريطانيا عام 1806 إلى غاية 1816 أين أعادتها للمرة الثانية لفرنسا، وبعدها جاءت أزمة ديون الجزائر على فرنسا وما ترتب عنها من نزاع إلى احتلال.

يجدر بالذكر أن عدد المعاهدات المنعقدة بين الجزائر وفرنسا كبير بلغ السبعين وهي معاهدات سلم وتجارة تم التوقيع عليها في سنوات مختلفة (1534، 1619، 1628، 1640، 1661، 1662، 1666... الخ). أكثر هذه المعاهدات تخدم مصالح فرنسا، كما تنوعت المساعدات التي قدمتها الجزائر لفرنسا بين المساعدات العسكرية البحرية، والمساعدات الدبلوماسية للثورة الفرنسية، والمساعدات الاقتصادية والمالية للثورة.

غير أن أطماع فرنسا التوسعية كانت تحول دوما دون استقرار علاقتها السياسية مع الجزائر، ويرجع بعض المؤرخين النزاع الفرنسي الجزائري إلى عدة أسباب من أهمها:

- 1- تطلع فرنسا الى تحقيق مكاسب واسعة في الجزائر.
- 2- اعتماد أسلوب القوة تجاه أي خلاف ينشب ما بين بحارتها وبحارة الجزائر.
- 3- شركة " لنش " المركز التجاري الفرنسي بساحل القالة وعنابة.

أما بقية الدول الأوروبية مثل البرتغال والسويد وهولندا فقد سارعت إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر لتأمين سفنها التجارية العابرة للبحر المتوسط.

• التحالف الغربي ضد الجزائر:

وفي أوائل القرن التاسع عشر بدأت الدول الأوروبية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية تكف عن دفع الإتاوات للجزائر، كما أصبحت النوايا الاستعمارية الأوروبية تتجلى في الأفق ضدها، خاصة بعدما حققت تفوقا عسكريا واضحا على الجزائر بفضل دخول دول أوروبا مرحلة الثورة الصناعية الحديثة وعدم مواكبة الصناعة الجزائرية لهذا التطور، وبذلك اختل ميزان القوى لصالح أوروبا على حساب الجزائر .

حيث تحالف الأوروبيون ضد الجزائر في مؤتمر فيينا الذي انعقد في 9 جوان من عام 1815 بطلب من الانجليز وذلك لوضع حد نهائي لأعمال القرصنة البحرية الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسيحيين (استعبادهم)، وكلفت بريطانيا بتطبيق مقررات المؤتمر، فتوجه الانجليزي اللورد ايكسمون (اكسماوث) عام 1816 على متن أسطول بحري إلى الجزائر ولما اقترب من سواحلها وضع الداي القنصل البريطاني في السجن، لكن البحرية الجزائرية انخدعت بالراية البيضاء التي كانت تحملها السفن الحربية البريطانية فتركتها تدخل للميناء الجزائري، فقبلت بالمدفعية الأسطول البحري الجزائري وألحقت به أضرارا جسيمة مما أجبر الداي عمر باشا على قبول شروط مؤتمر فيينا .

ومن بين هذه الشروط: تطبيق القرارات الصادرة عن مؤتمر فيينا وخاصة تلك التي تتعلق بإلغاء الرق وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين الموقوفين في الجزائر، وتسريح البحر الأبيض المتوسط للتجارة الحرة والاعتراف بأولوية إنجلترا في التعامل مع القنصليات الأجنبية في الجزائر.

الجدير بالذكر أن حملة اكس ماوث كان ظاهرها تنفيذ لإرادة الدول الأوروبية وباطنها رغبة بريطانيا في فرض سيطرتها على البحار للاستحواذ على طرق المواصلات والحفاظ على مصالحها التجارية، بعد أن فقدت مستعمراتها في القارة الأمريكية.

وفي يوم 30 سبتمبر 1818 عقد الأوروبيون للمرة الثانية مؤتمر ضد الجزائر عرف باسم مؤتمر "ايكس لاشايل" قرروا فيه مطالبة كل من الجزائر وتونس وليبيا بوضع حد للقرصنة واعتبروا أي مساس بالبواخر التجارية لأحد من هذه الدول المتحالفة سيؤدي إلى رد فعل سريع.

وفي 5 سبتمبر 1819 قدمت قطعة بحرية انجليزية فرنسية تحت قيادة الأميرالين " فريمونتل " و " جوليان " إلى الجزائر، ليلغا الداى حسين بقرارات المؤتمر، لكنه رفض استقباهما وجمع القناصل الأوروبيين وحملها إلى أوروبا رسائل يقول فيها " الجزائر حرة في تسيير شؤونها كيف تشاء، وهي ليست مستعدة لتطبيق الأوامر التي تأتي من الخارج ". ثم أمر القناصل الأجانب بأن يقدموا الهدايا المتأخرة، وعندما رأى المشاركون في مؤتمر "ايكس لاشايل" تعنت الداى حسين قرر أن تنظم حملة عسكرية نشارك فيها معظم الدول الأوروبية لتأديب الجزائر.

بعدها دخلت الجزائر في مرحلة ضعف وانحطاط وخاصة بعد تحطيم أسطولها في معركة نافارين يوم 20 أكتوبر 1827، ففقدت هي والامبراطورية العثمانية قوتها وهيبتها، فتكالت عليها الدول الأوروبية وكانت نهاية الوجود التركي في الجزائر على يد فرنسا عام 1830 في عهد الداى حسين بعد ثلاثة قرون من وجودها.